الخبر وقد تقدم أن الصيمري أجاز النصب فيه وأنهم غلطوه ونقله ابن بزيزة عن ابن كيسان أيضا .

وأما قول الزجاج فضعيف من جهة أن تقدير الفعل لا يصار إليه إلا عند الضرورة ولا ضرورة هنا وقوله إن الفعل لا يعمل في مفعول بينهما الواو جوابه أن الواو لما كان هنا بها إرباط الاسم بالفعل أثرت فيه من حيث المعنى فلا يمتنع أن يؤثر فيه من جهة اللفظ وأيضا فإنها في العطف لم تمنع العمل لأن الناصب في مثل ضربت زيدا وعمرا هو الفعل بتوسط الواو لما اقتضاه المعنى فكذلك هنا .

وأما مذهب الكوفيين فينتقض بالعطف الذي فيه المخالفة مثل قام زيد لا عمرو ونظائر ذلك مما لم يقتض الخلاف فيه نصبا فدل على أن المخالفة لا أثر لها وأيضا يلزم من اعتبارها جواز نصب الأول لأنه مخالف للثاني إذ لو اعتبرنا الخلاف فليس مخالفة الثاني للأول أولى بالاعتبار من عكسه .

ووجه قول سيبويه C بأنه لا فرق بين تعدية الفعل بالباء أو بالواو إلا أن حرف الجر عامل مستقل والواو لا تعمل بالاستقلال لعدم اختصاصها بعمل العامل الأول في الاسم الذي بعد الواو كما عمل في موضع الجار